قال إن الوزير العبدالله طلب استيضاحا حول استجوابه

الغانم: لا جلسات خاصة حتى الآن والاستجوابات على جدول الجلسة المقبلة

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تسلمه طلب استيضاح من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد العبدالله عن استجوابه المقدم من النائب حسين قويعان، مشيرا الى انه أحال هذا الطلب الى النائب المستجوب.

وأضاف في تصريح للصحافيين ان استجواب وزير الصحة سيكون مدرجا على جدول أعمال الجلسة المقبلة التي ستعقد 12 الجاري، بعد استجواب رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك، مؤكدا ان اللائحة تجيز للمستجوبين طلب التأجيل اذا رغبا، لأن مهلة الأربعة عشر يوما لا تنتهي مع موعد الجلسة المقبلة.

وبيّن انه تم الحاق البند الذي اضافه النائب حسين القويعان على صحيفة الاستجواب.

وقال ردا على سؤال «ان الحكومة لم تطلب حتى الآن عقد جلسات خاصة لأي من المواضيع».

وفيما يلي نص الاستيضاح الذي أرسله الوزير العبدالله الى الرئيس الغانم:

بالإشارة الى الاستجواب المقدم بتاريخ 2013/11/3 من الأخ المحترم عضو مجلس الأمة

مرزوق الغانم مستقبلا لاعب المبارزة طارق القلاف

د.حسين قويعان المطيري الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة في شأن ما نسب اليه عن أعمال وزارة الصحة. نود الإحاطة ان المادة (134) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة قد أوجبت تقديم الاستجواب كتابة، مبينا فيه بصفة عامة وبإيجاز الموضوعات والوقائع التي يتناولها كشرط لمناقشته بحسبان الاستجواب اتهام ونقد سياسي للوزير في أداء أعمال وتصرفات تدخل في اختصاصاته. ونتيجة لذلك فقد استقرت الأعراف البرلمانية وأكدت المحكمة الدستورية في قرارها الصادر بجلسة 9 أكتوبر 2006 في طلب التفسير المقيد بجدولها برقم (8) لسنة 2004 (تفسير دستوري) على ضرورة تحديد الوقائع المنسوبة الى الوزير المستجوب بدقة وبيان أسانيد الاتهام الموجه اليه ليتمكن الوزير المستجوب من إعداد الرد على هذه الوقائع والأسانيد في الموعد المحدد لمناقشة الاستجواب.

وبإعمال هذا الحكم على الاستجواب الماثل يبين ان صحيفة الاستجواب قد خلت من تحديد واضح لبعض مظاهر ووقائع المحورين الثاني والثالث من الاستجواب، حيث لم يتضمنا - لا ايجازا ولا تفصيلا - ما يمكن الاستدلال به على الواقعة او الموضوع الذي يشير اليه الاتهام ليتسنى إعداد الرد عليها. وانطلاقا من الحرص على كشف وتوضيح كل ما تضمنه الاستجواب من اتهامات ووقائع بحق الوزير، والأسانيد التي تؤيد مسؤولية الوزير عنها على نحو واضح وصريح، وذلك بما يكفل توافر الضوابط الدستورية للاستجواب، ويؤدي الى تحقيقه لغايته المنشودة فيلزم التالي:

1- في المحور الثاني من الاستجواب يلزم ببيان التالي:

أ - تحديد رقم وتاريخ الدعوى التي أقامتها الشركة الأقل سعرا للمطالبة بأحقيتها في المناقصة حسب ادعاء الاستجواب، وتاريخ قرار المحكمة الذي يدعي الاستجواب مخالفة الوزارة له.

ب - تحديد تاريخ التقرير النهائي للجنة الفنية المشكلة للتحقيق في تجاوزات التوسعة الأميرية الذي يشير اليه الاستجواب، ومظاهر التلاعب والتداخل فيه التي ينسبها الى وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الخدمات العامة والصيانة.

ج - تحديد المناقصة أو الوظيفة التي يشغلها المهندس الذي ينسب له الاستجواب التلاعب في المناقصة (صفحة 8 من الاستجواب).

2 - المحور الثالث من الاستجواب يلزم ببيان التالي:

أ - تحديد الفحوصات المختصة بمرض الايدز التي تم التلاعب في أسعارها.

ب - تحديد مظاهر الإخلال بحقوق الصيادلة التي يدعي المحور الثالث من الاستجواب ارتكاب الوزير لها.

3 - بيان مظاهر وعناصر التعامل غير القانوني والتعسفي تجاه الأطباء الذي ينسبه المحور المضاف للاستجواب بتاريخ 2013/11/6 مع تحديد المخالفة القانونية التي ارتكبتها الوزارة حسب ادعاء الاستجواب في خصوص موضوع د.كفاية عبدالملك.

4 - وأخيرا ادعى الاستجواب انه وجه الى الوزير المستجوب سؤالين أحدهما لايضاح الموقف من الغاء المستشفيات الأربعة والآخر للاستيضاح عن القضايا المتعلقة بمناقصة انشاء وتجهيز المستشفى الأميري (صفحة 6 و7 من الاستجواب)، لذلك يرجى تحديد تاريخ تقديم السؤالين المشار اليهما وما اذا كانا قد تم ادراجهما في جدول أعمال مجلس الأمة الموقر. وسعيا لتجنب ترسيخ ثوابت وأعراف برلمانية مخالفة لأحكام الدستور واللائحة، فإننا نطلب تطبيقا للائحة وما أكدته المحكمة الدستورية في هذا الخصوص تحديد الوقائع والموضوعات التي تقوم عليها الاتهامات المثارة بالاستجواب والتي سبق بيانها لكي أتمكن من إعداد الردود، وعلى ان يراعى في هذه الحالة ما استقر عليه العرف الدستوري بشأن تحديد موعد مناقشة الاستجواب.

من جانب أخر استقبل الغانم لاعب المبارزة الكويتي طارق القلاف، حيث قدم التهنئة له لإحرازه ثلاث ميداليات ذهبية في بطولة (رينو نيفادا الدولية) لمبارزة المعاقين التي أقيمت أخيرا في ولاية نيفادا الاميركية.

قويعان: أتمنى أن يصعد وزير الصحة منصة الاستجواب

د. حسين قويعان

أعلن النائب حسين قويعان عدم تسلمه اي ايضاحات من وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله بخصوص الاستجواب الذي قدمه، متمنيا من الوزير صعود المنصة والتعامل مع المساءلة وفقا للأطر الدستورية.

وقال قويعان للصحافيين: الوزير من حقه تأجيل الاستجواب في الجلسة المقبلة، ولكننا ندعوه الى بلوغ منصة الاستجواب، وتفنيد المحاور.

وفضل قويعان عدم تكوين مواقف وقناعات مسبقة، فعلى كل نائب ان يستمع الى المرافعة، وتاليا ينصت الى ردود الوزير على ما جاء في الاستجواب ومن ثم يكوّن كل نائب قناعته.

خلال اجتماع لجنة التنسيق للمجالس التشريعية لدول مجلس التعاون الخليجي

العمير: تشريعات جديدة تعود بالفائدة علينا كشعوب يجمعنا الدين والدم والعادات والتقاليد

عقد ممثلو المجالس البرلمانية الخليجية في لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية للمجالس التشريعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعا لهم في فندق «الشيراتون» للتباحث حول الدراسات المقدمة من الأمانات العامة للمجالس الخليجية بشأن الاتحاد والبرلمان الخليجي وزيارة وفد من المجالس التشريعية إلى الكونغرس الأميركي وتفعيل اختصاصات الاجتماع الدوري وتنسيق السياسة الإعلامية الخارجية للمجالس التشريعية الخليجية إضافة إلى مشروع الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية.

وقال رئيس لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية للمجالس التشريعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العضو د.علي العمير في كلمة له بافتتاح الاجتماع ان الدراسات الخليجية المقدمة ثرية ويمكن الاستفادة منها للدفع بالتعاون البرلماني الخليجي إلى الأمام، داعيا إلى الأخذ بعين الاعتبار التطور المستمر للتشريعات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتناولت ورقة العمل الأولى التي قدمها مجلس الشورى في مملكة البحرين الشقيقة «دراسة عن تجربة الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات المماثلة في المجال البرلماني» مشيرة إلى أن الاستفادة من تجارب الآخرين لا تعني نقل النماذج التي تقدمها هذه التجارب أو محاولة استنساخها لان المؤسسات السياسية ترتبط بالثقافة السياسية للمجتمعات التي تنشأ وتعمل بها وبتقاليد الممارسة السياسية.

وأوضحت دراسة مجلس الشورى البحريني أن المجتمعات الخليجية جاءت مجالسها البرلمانية انعكاسا لخصوصية التجربة السياسية لهذه المجتمعات، لافتة إلى أن الأعراف والتقاليد السائدة في الخليج العربي كانت تقضي بفتح أبواب الحكام للمواطنين من خلال اللقاءات المباشرة للتعرف على مشكلاتهم ومطالبهم.

وتشير الدراسة البحرينية إلى أن دول الخليج العربية مرت بأربع مراحل من التطور السياسي الأولى بدأت مع بداية القرن العشرين وحتى الثلاثينيات اعقبتها المرحلة الثانية منذ الثلاثينيات وحتى استقلال الدول الخليجية أما المرحلة الثالثة فبدأت مع ظهور النفط وتأسيس الدولة الحديثة وتبلورت من خلالها المجالس النيابية الحقيقية أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة التحول الشامل والذي بدأ أوائل تسعينيات القرن الماضي.

رئيس لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية للمجالس التشريعية الخليجية النائب د. علي العمير والنائب طلال الجلال والأمين العام علام الكندري

وأوضحت الدراسة انه لا يمكن عزل البرلمان الخليجي المزمع إنشاؤه عن إطار تقاليد الممارسة السياسية لدول الخليج العربية والخبرة الخليجية في هذا المجال وعدم تجاهل الإطار المؤسسي لهذا المجلس والقواعد المنظمة لعمله.

وخلصت الدراسة إلى أن تقوم المجالس الوطنية بتعيين العدد المحدد من أعضائها وفقا للمعايير الموضوعة وتفتح باب الترشيح لأعضائها ويتم انتخاب العدد المطلوب من هذه المجالس وفتح باب الترشح بصفة عامة لأعضائها على أن يراعى ضرورة تمثيل المرأة في نطاق عضوية البرلمان الخليجي. أما فيما يخص صلاحيات واختصاصات البرلمان الخليجي فرأت الدراسة قيام الدول الأعضاء بتحديد الأنشطة وبالتالي القضايا المتعلقة بها على نحو أن تقبل الدول نقل اختصاصها السيادي للاتحاد والبرلمان إضافة إلى مشاركة الدول مع الاتحاد والبرلمان.

وقرر المجتمعون رفع الدراسة إلى رؤساء المجالس التشريعية الخليجية في اجتماعهم المقبل في الكويت. ووافق المجتمعون على تعديل بعض المقترحات ورفضوا تعديل البعض الآخر من القواعد التنظيمية لعمل لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية.

وتناولت ورقة العمل الرابعة مذكرة بشأن المواضيع الخليجية المشتركة مناقشتها وتخص الأمن الخليجي المقدم من مجلس الشورى البحريني وقضايا الشباب في دول مجلس التعاون وتعزيز روح المواطنة والانتماء وتنمية مشاريع الاقتصاد المعرفي والإعلام الجديد والتواصل الاجتماعي والمقدمة من مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ومناقشة قضايا المرأة والطفل والأمن الغذائي وقضايا التعليم الجامعي وقضايا البحث الأكاديمي والتبادل العلمي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المقدم من مجلس الشورى في دولة قطر واختلالات التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومساهمة البرلمانات في تعزيز أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي والمقدم من مجلس الأمة الكويتي.

أما ورقة العمل الخامسة المقدمة من مجلس الشورى في مملكة البحرين الشقيقة فتناولت تنسيق السياسة الإعلامية الخارجية للمجالس التشريعية وتقوية العلاقات التشريعية مع المنظمات الحقوقية.

وقد وافق الحضور عليها ورفعها إلى اجتماع رؤساء البرلمانات الخليجية المنتظر عقدهم اجتماعهم الدوري نهاية الشهر الجاري.

فيما تناولت ورقة العمل السادسة مشروع الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية وتقرير اللجنة الفنية المشتركة حولها.

وقدم المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي ورقة العمل السابعة بشأن إنشاء مجموعات برلمانية خليجية تخصصية في المجالين التشريعي والاقتصادي.

أما ورقة العمل الثامنة فتتعلق بشأن مشروع جدول أعمال الاجتماع الدوري وبرنامج عمله، إضافة إلى القواعد التنظيمية لعمل لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية والقواعد التنظيمية للاجتماع الدوري لرؤساء المجالس التشريعية.

وقال رئيس لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية للمجالس التشريعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية د.علي العمير في تصريح صحافي عقب الاجتماع إن ممثلي لجنة التنسيق ناقشوا جدول الأعمال المطروح عليهم والذي يتضمن عددا من القضايا المهمة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، مشيرا إلى أن الشعوب الخليجية تتلمس القضايا المهمة وتتداولها فيما بينها لتبنيها وإصدار تشريعات مناسبة بشأنها الأمر الذي يعود بالفائدة علينا كشعوب يجمعنا الدين والدم والعادات والتقاليد.

وأضاف العمير أن الاجتماع سيرفع تقريرا إلى رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة الذين سيجتمعون في الكويت يومي 24 و25 نوفمبر الجاري بكل ما تم الاتفاق عليه، لافتا إلى أنه سيتم اختيار ما يمكن تطبيقه والاتفاق عليه وإجراء مزيد من الدراسة للمشاريع التي تحتاج إلى دراسة.

رئيس مجلس الأمة أولم على شرف الوفود الخليجية

أقام رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم حفل غداء على شرف الوفود البرلمانية المشاركة في لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية للمجالس التشريعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حضر حفل الغداء أمين سر مجلس الأمة يعقوب الصانع والأعضاء الدكتور علي العمير والعضو طلال الجلال والعضو عسكر العنزي وأمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري.

عاشور لجعل يوم عاشوراء عطلة رسمية

أصدر النائب صالح عاشور بيانا صحافيا بمناسبة شهر المحرم (عاشوراء) قال فيه: تتجدد ذكرى استشهاد سبط رسول الله ﷺ في هذه الأيام، وينطلق المؤمنون عبر العالم لإحياء هذه المناسبة العظيمة، عاشوراء يوم من أيام الله الخالدة، عاشوراء مناسبة لإحياء القيم والتعاليم السامية، عاشوراء يوم انتصار الدم على السيف والظلم، واليوم، حيث يبتلي مجتمعنا الكويتي بتراجع القيم الأخلاقية والقيم الدينية، تتفتح علينا هذه المناسبة العظيمة لنجدد عهدنا بقيمنا وتعاليم ديننا الحنيف.

فإحياء هذه المناسبة هو إحياء للقلوب الغافلة، وهذا في واقع الأمر فلسفة الشعائر الدينية حيث يقول ربنا عز وجل: (فإنها من تقوى القلوب).

وحينما ندعو في كل عام ونجدد دعوتنا هذا العام بجعل يوم عاشوراء عطلة رسمية، لم يكن هدفنا انتصارا لمذهب، بل الانتصار لآل الرسول ﷺ الذين أوجب الله عز وجل على المسلمين مودتهم (قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى)، وأيضا في الآية الكريمة: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا). وكما يقول رسول الله ﷺ في حديثه الشريف: «مثل أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهلك».

وإحياء عاشوراء كل عام مناسبة لاستذكار القيم الإسلامية الحقة كالحرية والمساواة والعدالة والإخاء والتعاون والتعايش وغيرها، وهي القيم التي جسدها بأبهى صورها الإمام الحسين عليه السلام في ثورته الشامخة.

وأضاف قائلا: انه في هذا اليوم نستذكر قيمة المساواة، حيث نشاهد هذه الأيام عودة الروح الاستعلائية لدى البعض، والعزف على اسطوانة العنصرية المشروخة، والتميز وتقسيم المجتمع على أساس عنصري ومناطقي وطائفي.

ودعا عاشور الحكومة ان تكون حكومة بمعنى الكلمة وألا تخضع للأصوات النشاز التي تنعق بين فترة وأخرى لتطالب بإبعاد رجال الدين الشيعة تحت حجج سخيفة بالرغم استشهاد رجال الدين بروايات من الكتب المعتبرة ولم يهينوا أحدا وهذا الأمر يجعلنا دولة لفئة واحدة فقط. فما أجدرنا اليوم ان نتذكر كيف جمع سبط رسول الله ﷺ تحت عباءته السيد العربي والعبد الحبشي والأسود والأبيض والعثماني والعلوي والمسيحي والمسلم والرجل والمرأة والطفل. إنها أخلاق الحسين عليه السلام وآل الرسالة حيث جمع في ثورته ألوان الطيف ولم يتنكر لها، ساوى بينهم بعدل ولم يميز ويتعالى. وختم عاشور قائلا: في هذه المناسبة نطالب الحكومة والمسؤولين بالتربية والجامعة مراعاة هذه المناسبة التاريخية الأليمة وعدم جعل الامتحانات العامة في الأيام العشرة الأولى من المحرم وخاصة يومي التاسع والعاشر، شاكرين بذلك جهودهم وتفاعلهم مع هذه الواقعة الأليمة، داعيا العلي القدير ان يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه.

صالح عاشور

..والصالح: لتأجيل الاختبارات في «عاشوراء»

خليل الصالح

ناشد النائب خليل الصالح وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف تأجيل الاختبارات في المدارس والجامعات والتي تصادف يوم الخميس العاشر من شهر محرم الحرام لعام 1435 هجرية و2013/11/14 وترحيلها الى موعد آخر مع عدم احتساب الغياب لهذا اليوم لما له من خصوصية وقدسية في نفوس المسلمين.

وأضاف: ان عاشوراء فرصة سنوية لتوحيد المسلمين ونبذ كافة اشكال الفرقة بين ابناء الدين والوطن الواحد فهو اليوم الذي شهد فاجعة استشهاد سيد شباب اهل الجنة الامام الحسين عليه السلام وثلة طاهرة من ابنائه وأصحابه رضوان الله عليهم.

العازمي يستفسر عن خدمة النزيل والأم البديلة في «الشؤون»

حمدان العازمي

استفسر النائب حمدان العازمي من الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي عن تأخر الوزارة في طرح المناقصة الجديدة بشأن استئجار المركبات المتنوعة، مما ترتب عليه تمديد العقود بتكلفة بلغت 1,732,944 دينار، ومن ثم تشغيل سيارات متقادمة بالقيمة الإيجارية نفسها؟

وقال العازمي في سؤاله «باطلاعنا على تقرير ديوان المحاسبة على ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمعروض على جدول اعمال مجلس الأمة، سجل الديوان العديد من الملاحظات والمخالفات البعض منها هدر للمال العام دون مبرر أو سند قانوني، كما أورد الديوان ملاحظات هامة على وجود مخالفات في المخازن والمستودعات.

واستفسر ما إجراءاتكم تجاه هدر المال العام عبر استئجار سيارات بأعداد تفوق حاجة الوزارة، ومن ثم عدم الاستخدام الأمثل لها وتحميل المال العام بمبالغ كان يمكن توفيرها؟

وسأل لماذا تجاهلت الوزارة فرض الغرامة المستحقة على الشركة القائمة بأعمال خدمة النزيل والأم البديلة وتوريد الحفاضات لذوي الاحتياجات الخاصة بقطاع الرعاية الاجتماعية بسبب عدم توفيرها العمالة المتفق عليه؟